EOS
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

المسئولية

نشرة الكترونية مجانية ربع سنوية تصدر عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

عدد رقم (١٤) يناير ٢٠١٧

بقلم:
م. أشرف إسماعيل عفيفى
رئيس مجلس الإدارة

المعايير المجتمعية الدولية ودورها فى إرساء العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة

تحرص المنظمة الدولية للتقييس (ISO) منذ إنشائها عام ١٩٤٧ على إعداد مواصفات قياسية دولية تحظى إجماعاً دولياً حول أحدث ما هو موجود فى التكنولوجيا المعنية. وبدأ اهتمام منظمة الأيزو بالقضايا المجتمعية منذ بدايات القرن الحالى نابعاً من الإدراك العام بأن المسئولية المجتمعية هى أمر جوهرى فى بقاء واستمرار أية منشأة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم وسواء كانت منشأة صناعية أو خدمية أو أكاديمية أو بحثية. وبذلك فإن قيام منظمة الأيزو بإعداد مواصفات قياسية دولية تتناول قضايا مجتمعية مثل: المسئولية المجتمعية ، الشراء المستدام ، نظم إدارة مكافحة الرشوة ، الحوكمة المؤسسية ، إدارة الأحداث المستدامة ، التنمية المستدامة للمجتمعات ، نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية ... وغيرها يهدف الى تكميل المبادرات والبرامج العالمية القائمة بالفعل وليس أن تحل محلها. وهذا ما جعل منظمة الأيزو توقع مذكرات تفاهم مع منظمة العمل الدولية (ILO) والميثاق العالمى للأمم المتحدة (UNGC) ومنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD) ليتم تمثيلهم فى عملية إعداد المواصفات الدولية المجتمعية التى تعدها منظمة الأيزو بدءاً من مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ الخاصة بالمسئولية المجتمعية مروراً بالعديد من المواصفات الدولية المجتمعية التى صدرت بالفعل أو تلك التى فى طريقها للصدور أو مقترح إعدادها بهدف مساعدة كافة أنواع المنشآت فى المساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والمجتمعية والإقتصادية مما يكون له عظيم الأثر على زيادة ميزتها التنافسية وتعزيز سمعتها وزيادة القدرة على جذب وإبقاء مواردها البشرية العاملة بها وزبائنها وعملائها إلى جانب الاهتمام بالجانب المعنوى للعمال وإرساء مبادىء النزاهة والشفافية والعدالة الإجتماعية مما ينعكس على التزامهم وزيادة إنتاجيتهم وكسب ثقة المستثمرين والجهات الراعية لنشاطاتها والمجتمع المالى والحكومات والإعلام والموردين والمجتمع الذى تعمل فيه.

ومما سبق يتضح أنه ينبغى على المنشآت جعل معايير التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من سياساتها وثقافتها التنظيمية وإستراتيجيتها وعملياتها حتى يمكنها الإضطلاع بمسئوليتها المجتمعية مع تحديد أصحاب المصلحة والعمل معهم لتحقيق ذلك حيث أنه لا يمكن للمنشآت ضمان ولاء أصحاب المصلحة دون تبنى هذا المفهوم.

رئيس مجلس الإدارة
م. أشرف أسماعيل عفيفى

رئيس التحرير
م. أسامة المليجى

مدير التحرير
أ. أسماء عبد المحسن

المراجعة
ك. عبير عبد المنعم

سكرتير التحرير
أ. جمال عبد العليم

النشر الالكترونى
أ. أحمد محمد

الإخراج الصحفى

التنسيق والتصميم
أ. مصطفى صبرى

بقلم:
م. أشرف أسماعيل عفيفى
المعايير المجتمعية الدولية ودورها فى إرساء العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة..... ١

بقلم م. أسامة المليجى
المسؤوليه من المسائله إلى واجب العنايه ٣

بقلم أ. أسماء عبد المحسن
تحديات ومعوقات التنمية المستدامة ٣

د. محمد موهان
الفساد والتمويل السياسي في ماليزيا: لماذا هناك حاجة إلى إصلاحات؟..... ٤

تجربة رائدة فى المسئولية المجتمعية !!!! ٧

باب الأخبار ٨

المسئولية

المسئولية من المسائلة إلى واجب العناية

المهندس اسامه المليجى
رئيس التحرير
مقرر اللجنه الوطنيه للمسئوليه المجتمعيه

مـع صـدور المواصفـة القياسـية الدوليـة أيـزو ٢٦٠٠٠ «إرشـادات للمسـئولية المجتمعيـة» فى سياق الإسـتدامة والمسـاهمة فى التنميـة المسـتدامة ومـع إزديـاد وعـى المنشـآت والأسـواق بالمسـئولية المجتمعيـة أصبـح لزامـا عـلى كافـة المنشـآت أن تجـد سـبيلا لتطبيـق مبـادىء المسـئولية المجتمعيـة

والمسائلة والمحاسبة هى المبدأ الأول من مبادىء المسئولية المجتمعية السبعة ٠

ولتطبيـق مبـدأ المسـائلة داخـل المنشـأه هنـاك أدوات يجـب إسـتخدامها أولهـا نظـام التقاريـر (كشـف الحسـاب) التـى تقـدم بشـكل دورى مـن كافـة الأنشـطة الماليـة والتسـويقية والمـوارد البشريـة والبيئيـة والإنتـاج والجـودة والأمـن والسـلامة والتـى تعكـس مـدى إنجـاز أهـداف المنشـأه وأدائهـا ويجـب أن تتسـم تلـك التقاريـر بالدقـة والنزاهـة والشـفافية وأن تكـون متاحـة للأطـراف المعنيـة فى توقيتـات محـدده وبلاتأخيـر، ووجـود قواعـد للممارسـات الجيـده وتطبيـق نظـام للمراقبـة والتصويـب هـو أداه رئيسيه لتحقيق المسائلة ولكن يجب أن يتم ذلك بعداله ومساواه مثل تطبيق القوانين ولإستكمال إطار المسئولية يجب أن تعمل القياده على نشر ثقافة المسئولية من خلال تأصيل مجموعة المبادىء والقيم والأخلاق المؤسسية ويجب أن تعطى القدوه والمثل للعاملين فى تحمل المسئولية وتقبل المسائله وأن يكون واجب العناية والإهتمام بالعمل سلوك يومى فى المنشأه

إن المسئولية على القياده كبيرة فى مواجهة تحديات الإستدامة والمساهمة فى التنمية المستدامة

المسئولية المجتمعية والقانونية والأخلاقية لاتتجزأ

تحديات ومعوقات التنمية المستدامة

أ. أسماء عبد المحسن:
خبير وطنى .. مدير تحرير نشرة المسئولية المجتمعية

من الخطوات الهامة لإعداد وتنفيذ إستراتيجية للتنمية المستدامة، تحديد التحديات ذات الأولوية التي يجب أن تتناولها الإستراتيجية. وسنعرض خلال هذه المقالة تلك التحديات كما حددها أصحاب المصلحة التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في قطاعي الصناعة والتجارة (الخارجية والداخلية).

في مجال الصناعة:

-تخفيض كثافة إستخدام المواد والطاقة والمياه فى الإنتاج الصناعي.

-الحد من التلوث الصناعى أو منعه عن طريق تحديث التكنولوجيات القديمة.

- القصور فى نظم المعلومات والبيانات يمثل عائقاً أمام عملية اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ.

- تعدد الجهات التنفيذية مما يتطلب زيادة جهود التنسيق لتحقيق التطبيق الفعال للسياسة البيئية.

-انتشار الأنشطة الصناعية المتوسطة والصغيرة واستخدامها للزيوت الثقيلة والفحم والمطاط وبعض المخلفات كوقود مما يؤدى إلى زيادة الانبعاثات الملوثة للهواء.

- محدودية فرص التدريب الخاص بتنمية مهارات العاملين.

- نقص الوعي بأهمية جودة الخدمات المقدمة لقطاع الصناعة.

- نقص التمويل المخصص لتحقيق الإنتاج الأنظف.

- عدم وجود خريطة رقمية لاستخدامات الأراضي للأغراض الصناعية.

في مجال التجارة :

أ. التجارة الخارجية (استيراد وتصدير)

التصدير :

١- فتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية (بعد اقتصادي) .

٢- زيادة القيمة المضافة الوطنية في السلع المصدرة (بعد اقتصادي واجتماعي)

٣- الالتزام بالمعايير البيئية للأسواق الخارجية ضمان للاستمرارية (بعد بيئي واقتصادي) .

الاستيراد :

١- ترشيد الاستيراد (بعد اقتصادي)

٢- الحد من استيراد السلع التافهة، حفاظاً علي أرصدة النقد الأجنبي للأجيال، وتحفيز الإنتاج المحلي لضمان تشغيل الأيدي العاملة (بعد اقتصادي واجتماعي).

٣- الالتزام بمتطلبات البيئة المحلية لدي الاستيراد (الأضرار المباشرة للسلع المستوردة، وإمكانية تدوير المخلفات والنفايات) (بعد بيئي) .

ب. التجارة الداخلية والتوزيع :

١- تحديث التجارة الداخلية وقنوات توزيع السلع الإستراتيجية (بعد اقتصادي) .

٢- عدالة توزيع السلع الأساسية وضمان وصول الدعم إلي مستحقيه (بعد اجتماعي).

٣- الالتزام بالبعد البيئي لدي تداول استهلاك السلع داخليا (بعد بيئي) .

وسنستكمل خلال الأعداد القادمة إن شاء الله التحديات التي تواجه القطاعات الأخري بالدولة لتحقيق التنمية المستدامة مثل: الكهرباء والطاقة، البترول، السياحة، الزراعة، البيئة والموارد الطبيعية وغيرها.

الفساد والتمويل السياسي في ماليزيا: لماذا هناك حاجة إلى إصلاحات؟

د. محمد موهان
منظمة الشفافية الدولية - ماليزيا

لقد تحمل الشعب الماليزي الفساد لفترات طويلة للغاية. إن الموقف المعتاد من الماليزيين «الأخذ والعطاء» نحو الفساد هو سبب مثير للقلق، فثقافتنا أنه على ما يرام أن يكون الشخص فاسدا طالما أننا تستفيد أيضاً تمحو ببطئ القيم الجيدة التي لدينا. ونحن في كثير من الأحيان نغلق عين واحدة أمام الفساد السياسي بكل أشكاله، ونتجاهل ضعف المساءلة والحوكمة في إدارة الموارد الوطنية طالما أن القادة السياسيين يقدمون منافع إقتصادية للمجتمع. نظراً لإنعدام الشفافية في المشتريات الحكومية ومنح التراخيص والامتيازات وغيرها من أشكال المحسوبية السياسية ، يزيد العبء على دافعي الضرائب والجمهور. وفي دراسة قام بها البنك الدولي في عام ٢٠٠٨، يمكن أن يكلف الفساد في ماليزيا ما يصل إلى ٣ مليارات دولار أمريكي سنوياً، وهذا يعني أنه سوف يكون له تأثير على تكلفة معيشتنا ونظام التسليم غير الفعال والأسوء أنه يمول ويصون مصالح ذوي النفوذ العالية الذين يسيئون استخدام سلطتهم. وبالمثل فإن المؤسسات التنفيذية يمكن أن تخضع لتأثير مفرط للتصرف بطريقة توفق بين استقلالها وكفاءتها المهنية. وكل هذه يمكن أن تدفع الأمة للإنخفاض في هاوية اليأس الذي هو سمة من سمات الدولة الفاشلة.

في عام ٢٠١٤ قامت منظمة الشفافية الدولية بإجراء استقصاء لقياس الفساد في ماليزيا. وقد حدد الإستقصاء الأحزاب السياسية باعتبارها المؤسسات الأكثر فساداً في ماليزيا، ومما يثير القلق جدا أن السياسيين الذين يتم انتخابهم لخدمة الشعب ينظر إليهم على أنهم فاسدون.

فإنه ليس من المستغرب اليوم أن الكثير والكثير من الماليزيين يطالبون بالتغيير والمزيد من المساءلة من السياسيين وأحزابهم السياسية. ولقد أصبح التعتيم الكبير في الساحة السياسية والرشوة السياسة متأصلاً في النظام السياسي إلى حد أن العملية الانتخابية سيتم إفسادها بشكل خطير إذا لم يتم إجراء إصلاحات . وقد تم وصف الفساد السياسي بـ «أم الفساد»، وعلي ذلك فإن أي محاولة جادة لتحسين نظام النزاهة في البلاد يجب أن تبدأ بتغيير الثقافة السياسية.

ومما لا شك فيه فإنه سوف يتعين سن القوانين لتحسين الشفافية والمساءلة لتأمين الدعم المالي السياسي في المستقبل، فالحكومة يجب أن تتوصل لصيغة عملية أو آلية لتنظيم وتوجيه التمويل السياسي، وفيما يلي المجالات الرئيسية المطلوبة من أجل الإصلاح في التمويل السياسي:

- قواعد التمويل السياسي.
- تعزيز المنافسة السياسية العادلة.
- الحد من تأثير المال على السياسات والعملية الإنتخابية.
- وضع آلية للرقابة العامة مستقلة وفعالة.
- الكشف عن مزيد من التبرعات السياسية والنفقات.
- الحد من العلاقة غير الصحية بين السياسة والأعمال للحد من المحسوبية السياسية.

إن ماليزيا هي واحدة من عدد قليل جداً من الدول التي تمتلك الأحزاب السياسية بها مؤسسات الشركات. وتشمل هذه الشركات الناشرين بالمؤسسات الصحفية الكبري والإذاعة والتلفزيون. ويمكن أن يأتي التمويل السياسي من هذه الشركات للحملات الإنتخابية في الحزب والإنتخابات الوطنية. وأحياناً لا يذهب التمويل إلى الأحزاب السياسية مباشرة ولكن ينتهي به المطاف في حساب شخصي لقادة الحزب السياسي للتوزيع، والقوانين الحالية لا تجبر القادة السياسيين لتقديم كشف كامل بشأن مصدر التمويلات ومقدارها ومن المستفيدين من هذه الأموال. وبالتالي فإن إصلاح التمويل السياسي هو أمر تبحثه الحكومة الماليزية بجدية بعد مبادرات الدعوة القوية من قبل منظمات المجتمع المدني بما في ذلك منظمة الشفافية الدولية في ماليزيا.

على الجانب الإيجابي أدركت الحكومة الماليزية أن الإصلاحات ضرورية لزيادة ثقة المواطنين في الديمقراطية والأحزاب السياسية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في التمويل السياسي. وقد شرعت الحكومة الماليزية في تنفيذ برنامج التحول الذي يغطي ستة مجالات للنتائج الرئيسية الوطنية بما في ذلك الفساد. إحدي هذه المبادرات هي إعادة النظر في التشريعات الحالية المتعلقة بالتمويل السياسي وتبني مبادرات جديدة لتحسين الشفافية، وسوف يتيح ذلك إمكانية توليد قوة الدفع التي تشتد الحاجة إليها لإجراء إصلاحات في النظام السياسي . ويتعين مواصلة مثل هذه الجهود بطريقة غير حزبية من أجل الحصول على الدعم من جميع أصحاب المصلحة.

ومن المأمول أنه عندما يتم إجراء الإصلاحات في التمويل السياسي، سوف تصبح ماليزيا قادرة على الإنضمام إلى تحالفات دول أخرى مثل كوريا الجنوبية الذين نجحوا في إجراء إصلاحات في التمويل السياسي. وهذا أيضاً سيفرض علي رجال السياسة في ماليزيا لأن يكونوا قابلين للمساءلة ومسئولين ويجيبوا بشفافية بشأن جمع الأموال لحملاتهم الإنتخابية والسماح لمزيد من التدقيق العام.

المسئولية المجتمعية بين حقوق وواجبات المستهلك

م. سامية العزازي
خبير وطني للمسئولية المجتمعية

اذا سلمنا بأن المحور الأساسي الذي تدور حوله كل الموضوعات الجوهرية للمسئولية المجتمعية من منظور المواصفات الدولية الأيزو ٢٦٠٠٠ هوالتركيز علي مسئوليات المنشآت تجاه المجتمع و البيئة بهف تحقيق التنمية المستدامة بأعمدتها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فلابد أن نبحث عن أهم الأطراف المعنية التي تؤثر و تتأثر بهذه التنمية المنشودة التي تستهدف الوصول الي الاستدامة للمجتمع و لكوكب الأرض ككل .

وهنا يظهر المستهلك في المقدمة ليس فقط كصاحب مصلحة بل أيضا كفاعل رئيسي في ارساء مفاهيم المسئولية المجتمعية والالتزام بمبادئها ونشر ممارساتها في كافة المنشآت - أيا كان موقعها أو حجمها او نشاطها- ليس كمجرد استراتيجة وسياسات وخطط وقتية ، بل كأسلوب حياة مستمر و دائم.

وتتضح أهمية العلاقة بين المسئولية المجتمعية و المستهلك منذ المراحل الأولي لاعداد المواصفة الدولية للمسئولية المجتمعية الأيزو ٢٦٠٠٠ ، حيث كان للمستهلك دورالريادة في هذا العمل ، فقد كانت المبادرة بطلب اصدار المواصفة من جانب لجنة حماية المستهلك COPOLCO بالمنظمة الدولية للتقييس الأيزو عام ٢٠٠٢ ، وتمت الموافقة علي اصدار المواصفة في يناير ٢٠٠٥ من جانب المنظمة ، وكان للمستهلك دور فعال في اعداد المواصفة حتي صدرت في نوفمبر ٢٠١٠، حيث شاركت الإتحاد الدولي للمستهلكين (CI) و العديد من خبراء حماية المستهلك من أنحاء العالم في اعداد المواصفة ، و بلغ تمثيل المستهلك نسبة ١١,٥ ٪ من بين اكثر من ٤٥٠ خبير و ١٩٥ مراقب يمثلون ٩٩ دولة .

كما تبرز هذه الأهمية من خلال نصوص المواصفة نفسها ، حيث نصت ضمن مبادئ المسئولية المجتمعية علي احترام مصالح الأطراف المعنية – بما فيهم المستهلك - من خلال الحرص علي الالمام باحتياجاتهم و اهتماماتهم والاستجابة لتوقعاتهم و الحفاظ علي مصالحهم .

و من بين سبعة موضوعات جوهرية تشملها المواصفة ، تم تخصيص أحد الموضوعات لمعالجة قضايا المستهلك ، ويستند هذا الموضوع الجوهري الي عدد من المبادئ التي توجه ممارسات المستهلك المسئولة مجتمعياً وهي مأخوذة من حقوق المستهلك الثمانية التي تشكل جزءاً من الخطوط الارشادية للأمم المتحدة لحماية المستهلك التي أقرتها االجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٨٥ بالإجماع، وتم توسيع نطاقها عام ١٩٩٩ لتشمل الاستهلاك المستدام، وتتلخص هذه الحقوق في ضمان الأمن والسلامة و الحماية من أية مخاطر تؤثر على صحة وسلامة المستهلك ، وحق المعرفة والحصول على الحقائق اللازمة للاختيار الواعي، والحماية من الإعلانات أو البيانات المضللة ، حق الاختيار السليم من بين مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المقدمة بأسعار تنافسية مع ضمان جودة مرضية، حق الاستماع الي المستهلك وضمان تمثيل مصالحه في صنع وتنفيذ السياسات الحكوميةوفي تطوير المنتجات والخدمات ، وحق التعويض والحصول على تسوية عادلة من الشكاوى والمطالبات، بما في ذلك التعويض عن سوء التمثيل أو تقديم المنتجات سيئة أو خدمات غير مرضية ، وحق التعليم والتثقيف واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لعمل اختيارات واعية موثوق فيها بشأن المنتجات والخدمات مع الإلمام بحقوق المستهلك الأساسية ومسئولياته ، وتشتمل قضايا المستهلك التي تتناولها المواصفة الدولية الأيزو ٢٦٠٠٠ علي سبعة قضايا تشمل الممارسات التسويقية والمعلوماتية والتعاقدية العادلة ، وحماية صحة وسلامة المستهلك ، والاستهلاك المستدام، وخدمة ودعم المستهلك وحل الشكاوي والنزاعات ، وحماية بيانات المستهلك وخصوصيتها ، والحصول علي الخدمات الأساسية، والتعليم والتوعية ، وتقدم المواصفة وصفا لكل قضية من هذه القضايا مع الاجراءات و التوقعات ذات الصلة التي ترشد المنشأة لكيفية ادماج ممارسات المسئولية المجتمعية فيما يتعلق بهذه القضية .

مما تقدم يلاحظ أن مفهوم المسئولية المجتمعية يضع علي عاتق المنشأة – من بين القضايا الأخري - مهمة تعليم و توعية المستهلك بشأن العديد من المعارف و المعلومات المتعلقة بالسلع والمنتجات والخدمات التي تقدمها ، ويشمل ذلك عناصر الصحة والسلامة بما فيها مخاطر المنتجات ، والمعلومات الكافية حول القوانين والتشريعات المناسبة، وسبل الحصول على التعويضات ووسائل الاتصال بالجهات المعنية بحماية المستهلك ، وتزويد المستهلك بالمعلومات الكافية من خلال بطاقات البيانات على المنتجات والخدمات والمعلومات الواردة في الكتيبات والتعليمات المصاحبة لها ، اضافة الي المعلومات المتعلقة بالأوزان والمقاييس والأسعار والجودة ، والمعلومات الكافية عن المخاطر التي تتعلق بالاستخدام وأية تدابير وقائية لازمة.

وتشمل مسئولية المنشأة تزويد المستهلك بالمعلومات ذات الصلة بحماية البيئة والحفاظ علي الموارد والاستخدام الفعال للمواد والطاقة والمياه ، وسبل التخلص المناسب من مواد التغليف والمخلفات والمنتجات المستخدمة ، وذلك بغرض اعلامه وتحفيزه علي الاسهام في التنمية المستدامة .

.وينبغي القاء المزيد من الضوء علي قضية الاستهلاك المستدام ليس فقط ضمن حقوق المستهلك من منظورالمسئولية المجتمعية للمنشآت بل كأحد واجبات المستهلك في اطار مفهوم التنمية المستدامة ، فكما ورد بالمواصفة ، فان تعريف الاستهلاك المستدام هو استهلاك المنتجات والخدمات بمعدلات تتوافق مع التنمية المستدامة، بما يعني تغيير الأنماط الاستهلاكية مع مراعاة العوامل الاخلاقية والاجتماعية والبيئية والاستناد الي المعرفة والمعلومات الصحيحة عند المفاضلة بين السلع والمنتجات والخدمات واتخاذ قرار الشراء وصولا الي الاستهلاك المسئول للوفاء بالاحتياجات الأساسية بشكل مرضي وصديق للبيئة والمجتمع.

مما سبق يتضح أن الاسترشاد بالمواصفة الدولية الأيزو ٢٦٠٠٠ يمثل الأداة الفعالة واللغة المشتركة لجميع الأطراف المعنية - بما فيهم المستهلك - لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن جهات حماية المستهلك- سواء الحكومية أو من المجتمع المدني – لديهم القدرة علي العمل كمحرك ومحفز للتغيير نحو استدامة المجتمع .

مبادرة الرعاية المسئولة

ك/ سمية الصفتى
مدرب وطنى للمسئولية المجتمعية

الرعاية المسئولة هى مبادرة تطوعية عالمية للصناعات الكيماوية للإلتزام نحو الاستدامة، ويقصد بها الرغبة فى تطوير صناعة الكيماويات لتحسين الصحة والسلامة والأداء البيئى. وقد تم إطلاق هذه المبادرة فى كندا عام ١٩٨٥ لتتناول مخاوف عامة تتعلق بتصنيع وتوزيع واستخدام الكيماويات ومنذ ذلك التاريخ فقد انتشرت الرعاية المسئولة فى حوالى ٦٠ دولة من جميع أنحاء العالم.

ماالمقصود بالرعاية المسئولة؟

هى مبادرة من الصناعات الكيماوية للنهوض بمواصفات السلامة والصحة والبيئة فى هذا القطاع من خلال برنامج شامل ومتوافق لتقييم المخاطر وإدارتها وتقليلها. هذه المبادرة مبنية على مجموعة من المبادئ الأخلاقية الجوهرية وهى أكبر بكثير من مجرد مجموعة تصريحات ونوايا حسنة. وبكلمات أخرى فإن الرعاية المسئولة تمنع التعرض للكيماويات الخطرة وتضمن النقل الآمن للبضائع الخطيرة وتقدم النصح بشأن تدابير الصحة والسلامة المهنية المناسبة لحماية العمال .... الخ. وعندما تتعهد الشركات بالإلتزام بالرعاية المسئولة بكامل حريتها فإنها بذلك توافق على إتباع مبادئها الإرشادية فى عملياتها اليومية بطريقة تقلل أثرها على البيئة مع حماية صحة وسلامة الموظفين والجمهور، وفى الوقت ذاته ينعم الموظفون براحة البال عندما يرون صاحب العمل مهتم ويعتنى بصحتهم وسلامتهم ورفاهيتهم. وتستفيد البيئة أيضاً من تطبيق الشركات للرعاية المسئولة حيث تركز المبادرة على إدارة المخلفات وتقليلها، الاستخدام الفعال للموارد، منع التلوث، الإمتثال للتشريعات البيئية.

فوائد الرعاية المسئولة

تشتهر الرعاية المسئولة فى جميع أنحاء العالم بأنها مبادرة ذات مصداقية تعزز التنمية المستدامة بين أعضائها، ويتم تحقيق ذلك من خلال دعوة واضحة وصحيحة للتحسين المستمر فى الصحة والسلامة والأداء البيئى. وهناك أدلة متزايدة على أن الشركات التى وافقت تطوعاً منها لتطبيق الرعاية المسئولة قد كسبت ثقة أطرافها المعنية من مقاولين وعاملين بها والزبائن والمجتمع المحيط.

وفى المقابل فإن هذا المستوى من المسئولية المجتمعية يساعد الشركات العاملة فى مجال الصناعات الكيماوية لتطوير أعمالهم وبطرق عدة ضمان العائد على الاستثمار.

العلاقة بين البيئة والتنمية

م. نايل بركات
استشاري تنمية الأعمال المصرية الايطالية

لم تعد اليوم حقيقة العلاقة المتينة والمتبادلة التأثير بين كل من البيئة والتنمية مجالاً للشك، حيث أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة، كما تعتمد من جانب على مقدرة الأنسان ومستوي مداركه و معارفه العلمية، فإنها تعتمد من جانب آخر، علي الاستغلال والاستخدام السليم للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. إذ يستحيل القيام بتنمية شاملة ومستدامة تلبي حاجات ومتطلبات الإنسان المتنامية بمعزل عن معرفة ومراعاة الظروف البيئية المحيطة والتي تشكل الأساس المادي للأنشطة الإنسانية المختلفة وتؤثر علي مستوي تقدمه ورفاهيته. وجدير بالذكر أن ما حدث من تدهور خطير للبيئة في عصرنا الراهن، لم يكن سوي نتاجاً لقيام الإنسان باستغلال واستنزاف الموارد البيئية دون الأخذ في الإعتبار الآثار والنتائج السلبية التي تضر به وبمحيطه البيئي وذلك في ظل ما يعرف بالتنمية التقليدية. ففي ظل تلك التنمية التقليدية، سعت شعوب العالم قاطبة نحو رفع مستوي النمو الاقتصادي، باعتباره الطريق الأمثل لتحسين معيشة الإنسان وزيادة رفاهيته، أما فيما يخص البيئة، فقد تم التعامل معها باعتبار أنها مخزوناً هائلاً من الموارد الطبيعية التي لا تنضب، لازماً لإحداث التنمية وفي الوقت ذاته مصرفاً لمخلفات التنمية. كما أنه في ظل نموذج التنمية التقليدي، كان ينظر للإنسان علي أنه وسيلة وأداة لزيادة الإنتاج وليس غاية، وبالتالي لم يكن هناك اهتمام بتطوير وتنمية الموارد البشرية، ومن ثم تم تراجع الإهتمام بمشكلات مثل الفقر والبطالة وتوزيع الدخل، في غمرة الإهتمام بارتفاع معدلات نمو الدخل القومي الاجمالي. ولقد أسفر ذلك المفهوم الضيق للتنمية عن العديد من الآثار السلبية لعل أبرزها تزايد عدد الفقراء وتدني المستوي المعيشي للسكان. ومع نمو الوعي بضرورة الربط بين البيئة والتنمية، اكتسبت العلاقة بين البيئة و التنمية وإصلاح مسار تلك العلاقة بما يضمن التوازن بينهما أهمية بالغة.

في الأدبيات البيئية والإقتصادية المعاصرة، أصبحت هناك حاجة ماسة لظهور مفهوم جديد للتنمية يحل محل المفهوم التقليدي. ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم التنمية المستدامة أو التنمية القابلة للإستمرار والذي يقوم علي فكرة ضرورة التوازن بين البيئة والتنمية، بحيث تصبح السلامة البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية.

عن بحث للأستاذة سمر خيري مرسي غانم محاضر الاقتصاد بقسم العلوم الإدارية بجامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية

المسئولية
تجربة شركة إخوان هاشم للزيوت العطرية

كتبت / أ. سهيله هاشم
مدير عام الشركة

عندما بدأت شركتنا «شركة إخوان هاشم للزيوت العطرية» في الإعداد لتطبيق مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ الخاصة بالمسئولية المجتمعية بمساعدة مجموعة من الخبراء الوطنيين وخبراء الأيزو الأجانب، لم نكن علي علم تام بالفوائد المتعددة التي سوف تعود علي الشركة بالرغم من أن شركة إخوان هاشم للزيوت العطرية تعتبر من الشركات الرائدة فى مصر فى مجال المسئولية المجتمعية و البيئية حيث بدأنا نشاط المسئولية المجتمعية والبيئية عام ٢٠٠٣ الا أن أثر ذلك النشاط انعكس بصورة كبيرة علي البيئة المحيطة بالشركة وبنسبة أقل على الشركة من الداخل بدءاً من عام ٢٠١٣ عندما قمنا بتحديد الأهداف الرئيسية للشركة لتحقيق التنمية المستدامة والطرق المناسبة لذلك:

١. تحسين أوضاع العاملين وبيئة العمل بما يتماشى مع حقوق الانسان والاعلان العالمى لحقوق العمال عن طريق:

- نشر كود السلوك المهنى الداخلى ٢٠٠٥.
- تشجيع العاملين فى المصنع على الحصول على عضوية النقابات المعنية.
- إيجاد مكان مخصص فى المصنع لكل الاجتماعات العمالية وتشجيع قيمة التفاوض الجماعى.

٢. محاربة ظاهرة عمالة الاطفال فى المجال الزراعى و الصناعى ووضع هذا الهدف على قمة الأولويات عن طريق محاربة الفقر والأمية فى دائرة تأثير الشركة.

٣. نشر التعليم فى البيئة المحيطة ومحاربة الامية:

- إنشاء مركز لتعليم مبادىء الكمبيوتر للأطفال والشباب فى قرية كفر الشرفا،عمل المركز على مدار ٧ سنوات باجر رمزى لضمان الاستدامة ثم تم نقله لمدينة ٦ اكتوبر فى المساكن الأولى بالرعاية تحت اشراف مؤسسة مجتمع مدنى.

٤. تحسين الظروف المعيشية و الصحية فى البيئة المحيطة:

- مشكلة قرية كفر الشرفا: تزايد اعداد مرضى الفشل الكلوى فى قرية كفر الشرفا.
- حلول سريعة المدى: إهداء اجهزة غسيل كلوى بمستشفى شبين القناطر العام.
-حلول بعيدة المدى: الاشتراك مع جمعية اهلية فى القرية لإنشاء محطة تنقية وفلترة المياه المغذية للقرية ٢٠١٠
- مشكلة قرية شبرا بلولة – محافظة الغربية: علي الرغم من أنها تعد من اكبر مناطق زراعة الياسمين فى مصر حيث يوجد بها صغار المزارعين، إلا أنه لا توجد وحدة صحية بالقرية التى بها ٥٠٠٠ نسمة. وقد تمت المشاركة مع المجتمع المدنى فى القرية لإنشاء الوحدة الصحية فى التخصصات التالية: عيون، اسنان، باطنى، اطفال، امراض نساء. وتعمل الوحدة بمصاريف رمزية لضمان الاستدامة.

٥. المشاركة مع جمعيات المجتمع المدنى لتحقيق الاهداف عن طريق :

- ندوات التوعيه الصحية والبيئية لسيدات الجمعية المصرية لخدمة المجتمع والبيئة.
- ايجاد فرص عمل منزلى لسيدات الجمعية بهدف مساعدتهم على الاستقلال المادى.

٦. نشر الوعى البيئى فى المجال الزراعى فى دائرة تأثير الشركة:

- انشاء مشروع تحويل مخلفات مزارع الدواجن الى سماد عضوى ١٠٠٪ و نشر استخدامه فى البيئة الزراعية.

- مشروع التشجير السنوى ٢٠٠٥/٢٠١٦

٧. العمل على انتاج منتج نهائى خالى من ترسبات المبيدات العالية:

تحديث معامل الشركة وذلك لتحليل نسب المبيدات فى المنتج النهائى قبل التصدير.

ومن هنا يتضح أن نشاطات الشركة فى مجال المسئولية المجتمعية والبيئية أصبحت ممنهجة تعمل وفق خطة سنوية محددة الرؤية والمهام ، وأصبحت الشركة لها قدرة فائقة علي قياس النتائج، وحدث تحسن ملحوظ فى التواصل والمشاركة مع اصحاب المصالح.

ومن أهم الفوائد العائدة علي الشركة بعد الحصول علي خطاب الشكر من منظمة الأيزو العالمية لتطبيق الشركة مبادئ وممارسات المسئولية المجتمعية وفق مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠: تحسين صورة الشركة عند العملاء وأصحاب المصلحة، الحصول علي قيمة مضافه للشركة، الدخول فى أسواق جديدة واعدة تتطلب من الموردين أن يكون لهم نشاطاً مجتمعياً أو بيئياً. وبصورة واقعيه عندما تقدمنا للحصول علي شهادة تعتبر من أعلي وأعقد الشهادات الموجودة في اوروبا في مجال المسئولية المجتمعية وهي شهادة For Life الصادرة من هيئة IMO في سويسرا، حصلت شركتنا علي الشهادة بتقدير ممتاز ويرجع ذلك الفضل بصورة كبيرة للإعداد الجيد التي حصلت عليه شركتنا أثناء رحلة تطبيقها لمواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ والورقيات التي تلت الإعداد والتي حددت المنهج السليم و كيفية اتخاذ القرار الصائب.

ومن هذا المكان أتقدم بالشكر والتقدير للخبراء الوطنيين الذين لم يبخلوا علينا بالمساعدة والإعداد الجيد وأيضاً للخبراء الأجانب الذين عملوا في هذا المشروع الدولي لمنظمة الأيزو (٢٠١١ – ٢٠١٤) بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (SIDA) لتأهيل عدد من المنشآت الوطنية في عدد من دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ومن بينها مصر لتطبيق المسئولية المجتمعية.

بمشاركة أحد علماء الأزهر الشريف ... تنظيم ندوة نوعية حول مكافحة الفساد والرشوة

نظمت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ندوة توعية حول مكافحة الفساد والرشوة بالتعاون مع الأزهر الشريف والتي حاضر فيها الدكتور محمود الهوارى من علماء الأزهر.

تناولت الندوة أنواع الفساد الإدارى والمالى والتعرف على مفهوم وأسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية في مؤسسات الدولة ووضع الحلول الممكنة والمستقبلية لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة والقيام بالإصلاحات الشاملة في مؤسسات الدولة مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد والنهوض بالمجتمع.

وركزت الندوة على صور الفساد الإدارى مثل قبول الموظف العام الهدايا والرشاوى من العملاء واستغلال الوظيفة في تحقيق مكاسب شخصية واستغلال الأجهزة والمعدات والأموال العامة لمنافع شخصية وبيان عواقب الفساد الإدارى من وجهة نظر الدين على الشخص والمجتمع وضرورة الفصل بين الحلال والحرام.

وأضاف أن ظاهرة الفساد الإداري والمالي تعتبر آفة مجتمعية فتاكة وهي قديمة وجدت في كل العصور وفي كل المجتمعات، الغنية والفقيرة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة، وحتى يومنا هذا. فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة. وقد جاهدت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص من هذه الآفة المجتمعية، لأنها تقف عقبة في سبيل التطور السليم والصحيح لتلك المجتمعات وأن تفشيها في مؤسسات الدولة تعتبر من أشد العقبات خطورة في وجه الإنتعاش الاقتصادي حيث أنه يظهر في استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء بالإبتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء كان ذلك مباشراً أم غير مباشر، وتنتج عنه آثار سيئة وهي تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحة أشخاص حيث يتم تركيز المصلحة والثروة في يد فئة قليلة من المجتمع، وهذا ليس في صالح الفرد والمجتمع.

مصر تضع إستراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

أعلنت مصر أمام الدورة ١٠٥ لمؤتمر العمل الدولي الذى عقد بجنيف أن الحكومة المصرية وضعت استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتماشى مع أجندة التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة.

وقال محمد سعفان وزير القوى العاملة في كلمة مصر أمام ممثلي حكومات وأصحاب أعمال وعمال من ١٨٦ دولة عضو بمنظمة العمل الدولية: «إن الإستراتيجية تمثل خطة عمل أساسية في مسيرة التنمية الشاملة وتقوم على عدة محاور رئيسية أهمها التنمية الإقتصادية، والطاقة، والمعرفة، والابتكار، والبحث العلمي، والشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية، والعدالة الاجتماعية، والتعليم.

وأضاف أن الحكومة المصرية تولي اهتماماً كبيراً ببرامج الحماية الاجتماعية والتشغيل التي تهدف إلى القضاء على الفقر وكفالة احتياجات الأسر الفقيرة وكبار السن والمعاقين وحماية المرأة والطفل ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتنفيذ المشروعات التنموية والخدمية في العديد من القطاعات التي ستسهم في توفير فرص العمل وتخفيض معدل البطالة وزيادة معدلات النمو، كما تنفذ الحكومة المصرية العديد من المشروعات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة والعمل اللائق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

فودافون توقع بروتوكول تعاون مع جامعة النيل الأهلية لدعم المشروعات البحثية والمبادرات المبتكرة

أقامت جامعة النيل الأهلية إحتفالاً بالتعاون مع مؤسسة فودافون لتنمية المجتمع بمناسبة توقيع بروتوكول تعاون بينهما لدعم المشروعات البحثية والمبادرات المبتكرة في مجال تكنولوجيا الإتصالات التي يطرحها طلبة الماجستير والتي تهدف إلى تقديم حلول عصرية للمشاكل المجتمعية من خلال الإعتماد على كل ما هو جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في مصر.

ويأتي هذا البروتوكول تفعيلاً لإستراتيجية «تكنولوجيا من أجل الخير»، فمن خلال هذا البروتوكول يتم التعاون مع مركز الشبكات اللاسلكية الذكية التابع لجامعة النيل الأهلية في تبني ودعم عدد من مشروعات التخرج وأبحاث الطلاب والمشروعات البحثية الخاصة بالشركات الناشئة من رواد الأعمال المتخصصين في هذا المجال عن طريق تحويل أعمالهم وأفكارهم إلى واقع ملموس يساعد في حل المشاكل الضرورية والملحة التي يعاني منها المجتمع.

ومن أهم المشاريع التي ستتبناها مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع والمتماشية مع استراتيجية «تكنولوجيا من أجل الخير» هو المشروع الخاص بعمل نظام رعاية صحية عبر المحمول بتكلفة مناسبة لمراقبة المرضى وتقديم النصيحة لهم والذي بدأ طلاب الماجستير العمل به خريف عام ٢٠١٠ وكانت تموله بشكل مبدئي شركة مايكروسوفت الأمريكية لمدة عام تحت مسمى «الرعاية الصحية عبر المحمول في أفريقيا»، إلا أنه تم تطويره في صورة تطبيق تدعمه الهواتف الذكية التي تعمل بنظام الويندوز بحيث يرتبط بالأجهزة الطبية عن طريق البلوتوث، مثل مراقبة ضغط الدم، جهاز قياس ضربات القلب من خلال تحميل البيانات الطبية وتوزيع الرسائل النصية بتكلفة معقولة.

الهيئة تشارك فى الإجتماع الخامس للجنة الدولية للشراء المستدام بأستراليا

شاركت الهيئة فى الإجتماع الخامس للجنة المشروع الدولية ISO/PC 277 المعنية بإعداد مشروع المواصفة القياسية الدولية ISO 20400 الخاصة بالشراء المستدام والذى عقد باستراليا. وقد تم خلال هذا الإجتماع مناقشة الملاحظات التى وردت من الدول الأعضاء باللجنة ومن بينها مصر بشأن مشروع المواصفة الدولية ISO/DIS 20400 والتى بلغ عددها ١٢٠٠ ملحوظة. وقد وافقت الوفود المشاركة فى الإجتماعات على تحويل لجنة المشروع هذه PC إلى لجنة فنية TC بعد أخذ موافقة المكتب الفنى الإدارى (ISO/TMB) التابع لمنظمة الأيزو حتى يتسنى لها إصدار وثيقة أخرى لنشر الوعى بالمواصفة وتعزيز مشاركة الأطراف المعنية وتأهيل مستخدمى هذه المواصفة عند صدورها لعملية التطبيق خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هذا وتتلخص الأنشطة التى ستقوم بها الهيئة بعد المشاركة في هذه الإجتماعات على النحو التالي:

– المشاركة فى عملية إعداد الوثيقة الترويجية التى ستعدها اللجنة الفنية الدولية وذلك للإستعانة بها عند وضع الخطة الإستراتيجية الوطنية للترويج لهذه المواصفة الدولية عند صدورها والتى سيتم تبنيها كمواصفة قياسية مصرية.

- التنسيق بين الهيئة وجهاز شئون البيئة والهيئة العامة للخدمات الحكومية الممثلين فى اللجنة الفنية الوطنية للشراء المستدام وذلك لإدراج معايير الإستدامة بأبعادها البيئية والمجتمعية والإقتصادية فى المشتريات الحكومية من خلال إجراء تعديلات ذات صلة فى القانون رقم ١٩٩٨/٨٩ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات.

جدير بالذكر أن مصر إنضمت لعضوية هذه اللجنة الدولية فى عام ٢٠١٤ نظراً لأهمية موضوع الشراء المستدام بإعتباره أحد الأدوات التى تساعد المنشآت للمساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة البيئية والمجتمعية والإقتصادية لمواجهة التحديات التى تواجه عالمنا مثل تغير المناخ والقضاء على الفقر والبطالة وإستنزاف الموارد الطبيعية والتلوث وغيرها وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج وإستهلاك متوازنة دون الإفراط فى الإعتماد على الموارد الطبيعية وهو ما يتماشى مع «إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠» التى تعد بمثابة خارطة الطريق لتعظيم الإستفادة من إمكانيات مصر وزيادة قدرتها التنافسية وتحسين مستوى معيشة الأفراد .

المكسيك تستضيف إجتماعات لجنة المشروع الدولية لإصدار المواصفة الدولية حول نظم إدارة مكافحة الرشوة

استضافت المكسيك الإجتماع الخامس والأخير للجنة المشروع الدولية ISO/PC 278 المعنية باعداد مشروع المواصفة القياسية الدولية الخاصة بنظم إدارة مكافحة الرشوة، وقد تم خلال الإجتماعات عرض ومناقشة الملاحظات التي وردت من الدول الأعضاء باللجنة بشأن مشروع المواصفة الدولية ISO/DIS 37001 والتي بلغ اجمالي عددها حوالي ٦٠٠ ملحوظة .

جدير بالذكر أنه كان من أهم ملاحظات مصر طلب صدور هذه المواصفة الدولية كدليل إرشادي وليس كمواصفة نظام إدارة لمكافحة الرشوة حتي لا يتم استخدام هذه المواصفة الدولية كوسيلة للتمييز التعسفى أو غير المبرر أو كعائق أمام التجارة لكونها سيصدر بها شهادات أو إمكانية استخدامها حينئذ فى الأغراض التنظيمية أو التعاقدية أو كمعيار لمؤشر النزاهة والشفافية للدول الأمر الذى سيهدد المصالح الاقتصادية والتجارية وحجم الاستثمارات بالدول النامية ومن بينها مصر.

وقد أنشأت الهيئة لجنة وطنية مناظرة للجنة الدولية تضم في عضويتها عدد من ممثلي الجهات الحكومية والأجهزة الرقابية والخدمية والوزارات المعنية والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني وذلك للمشاركة في عملية إعداد المواصفة الدولية والإطلاع علي أحدث المستجدات في مجال مكافحة الفساد والرشوة علي الصعيدين الدولي والإقليمي تمهيداً لإصدار مواصفة قياسية مصرية تتناول الإجراءات التي ينبغي علي كافة المنشآت الوطنية إتخاذها لمنع وكشف ومواجهة الفساد بكافة صوره وأشكاله من رشوة وغش وتدليس وجرائم الإحتكار والمنافسة غير العادلة وغسيل الأموال وغيرها. وتأتي عملية إعداد مواصفة قياسية مصرية لمكافحة الفساد ضمن سياسات التنفيذ بالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨) التي تمثل رؤية نحو الإرتقاء بمستوي الأداء الإداري والحفاظ علي المال العام، ورسالة للكافة للتأكيد علي أن النزاهة والشفافية والمساءلة تعد أولوية للدولة للإرتقاء بالأداء وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للمواطنين.

أول منتدى سنوي للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار لتحقيق أجندة التنمية المستدامة

عقد بمقر الأمم المتحدة فعاليات أول منتدى سنوي لأصحاب المصلحة في مجال العلوم والتكنولوجيا والإبتكار تحت عنوان: «إدراك إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار للجميع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة».

وقد ركز المنتدى على إيجاد حل عملي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإشراك جميع أصحاب المصلحة حيث يعتبر مكان للتفاعل وإقامة العلاقات وتحديد ودراسة الإحتياجات التكنولوجية والثغرات، كما أنه سيساعد فى تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات ذات الصلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة قائلاً: «إن الإبتكار يأتي في صميم أهداف التنمية المستدامة جنباً إلى جنب مع التقدم في العلوم والتكنولوجيا، وهو الهدف السابع عشر من أهداف التنمية حيث أن تسخير العلوم والتكنولوجيا والإبتكار يعد عاملاً حاسماً في تحويل أجندة عام ٢٠٣٠ إلى واقع.

هذا وقد حضر المنتدى كوكبة من العلماء والمبتكرين وأصحاب المشاريع، بالإضافة إلى خبراء وممثلين من الحكومات والقطاع المدني لتبادل الأفكار والمقترحات بشأن الإبتكار والقضايا ذات الصلة.